

قانون الانتخابات المعدل أقصى قوائم واضر بالعراق

هل من مستفيد من التعديلات اللادستورية واللاديمقراطية لقانون الانتخابات؟

لو لم يعدل قانون الانتخابات
وبقى الباقي الأقوى، لكانت دولة القانون الفائز الأول

جاسم الحلفي

لم تعد الأسباب التي دعت القوى المنتفذة في مجلس النواب السابق الى إجراء التعديلات المعروفة في قانون الانتخابات البرلمانية خريف السنة الماضية، خافية على احد. وقد تصدرت تلك الأسباب الرغبة في تعزيز السيطرة والنفوذ في المجلس، عن طريق وضع اليد على أصوات القوائم التي لا تصل الى القاسم الانتخابي في المحافظات، وتحويلها الى القوائم الكبيرة.

ويمكن لمن يتمعن في النتائج التي تمخض عنها تنفيذ القانون المعدل هذا، ان يرى الظلم الذي ألحقه ذلك ليس فقط بالقوى الديمقراطية، التي رفضت الانخراط في المشاريع التي تهمل المواطن وتتجاهل احتياجاته المعيشية والحياتية، والتي اختارت خوض الانتخابات بشكل مستقل، ووفق برنامج وطني ديمقراطي واضح. وهو ما جعلها عرضة لمحاولات تهमيش وإقصاء اشد من جانب القوى المنتفذة.

نعم، فقد الحق تنفيذ القانون المعدل الضرر بالقوى والكتل الأخرى أيضا، وعم أذاه الجميع، وبضمنهم من كانوا متحمسين له، ومن أسهموا بحمىة في تمرير نصوصه المجحفة والمتعارضة مع الدستور. كذلك النواب الآخريين الذين صموا آذانهم فلم يسمعون أصوات زملائهم، الذين بينوا بكل جدية وحرص مخاطر التعديلات غير الدستورية على مستقبل العملية الديمقراطية في العراق.

وهكذا فلم يقع في البئر من حُفرت أصلا كي يُدفع به اليها فحسب، وإنما وقع فيها كذلك - بدرجة او بأخرى - معظم من ساهموا في حفرها، وليجروا العراق معهم الى الدهليز المظلم، الذي دخله مع إعلان النتائج الأولية للانتخابات في 7 آذار. فها هي الأزمة تتواصل وتتفاقم مع استمرار واشتداد عجز الفائزين الكبار عن الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء، ومعها تستفحل محن المعيشة والخدمات والحياة ووقائع الفساد وغيرها التي تطوق الناس من كل صوب، وتدفعهم الى التحرك دفاعا عن النفس وعن الحقوق والمصالح المستباحة، وتفجر غضبهم المشروع - مثلما حدث أخيرا ويحدث ارتبابطا بتدهور إمدادات التيار الكهربائي .

ذلك ما يتبين عند معاينة الحصيلة الملموسة التي " تحققت " للعراق عن طريق تشريع قانون التعديل المذكور، والحصاد الذي جناه مهندسوه ومنفذو عملية تمريره في مجلس النواب، والمتمثل في العجز عن إنتاج الكتلة البرلمانية الأكبر، القدرة على تشكيل الحكومة الجديدة المرتقبة بصبر فارغ، وفي تضييع فرصة هامة أخرى لتأمين تقدم العراق ولو قليلا على طريق الاستقرار.

ولعل ما حدث يوضح بما فيه الكفاية جدوى ان تكون لصوت الناخب العراقي قيمة واحدة، سواء كان من مواطني أربيل او الانبار او ميسان او غيرها. هذه القيمة المتكافئة التي لم يجدها المتنفذون منسجمة مع مصالحهم، فأداروا ظهرهم لمبدأ إنصاف الجميع باعتماد نظام العراق دائرة انتخابية واحدة، وشرعوا قانونا يجهل الكثيرون منهم حتى هذا اللحظة حقيقة ضرره ليس على العراق وحسب، بل حتى عليهم انفسهم وعلى قوائمهم ذاتها.

وقد أسهموا بتشريعهم قانون التعديل، بما نص عليه في شأن منح المقاعد الشاغرة على نحو غير دستوري للقوائم الفائزة، وتقليص المقاعد التعويضية جذريا وتجريدها من مغزاها الأصلي، في تشويش أذهان المواطنين المتعبة، حتى تحول توزيع المقاعد لغزا بالنسبة الى غالبيتهم الكبرى. وحقا - كم عدد من يدركون اليوم الفرق بين المقاعد الشاغرة وطريقة احتسابها، والمقاعد التعويضية ولمن وكيف تمنح؟! ولعلنا لا نجانب الواقع اذا قلنا ان الأطراف المتنفذة تعمدت تعقيد القانون وبالغت في تعقيده، حتى " ضاع الغزل " عليها هي ذاتها. فبأي معيار تحدد الكتلة الأكبر: بعدد المقاعد التي احتسبت لها، ام بعدد الأصوات التي اجتمعت لها في صناديق الاقتراع؟ ذلك ان أصحاب التعديل القانوني اعتمدوا مبدأ الأصوات غير المتكافئة في قيمتها، والمقاعد غير المتساوية في عدد أصواتها (الأصوات الضرورية للفوز بالمقعد)!

وقد جاء الحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا يوم 14 حزيران الجاري، والقاضي بعدم دستورية قانون التعديل في نصه الخاص بمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة، ليضع الأمور في نصابها - من الناحية القانونية فقط. حيث قيدت تنفيذ قرارها بإضافة تمنع شمول الانتخابات الأخيرة به! ولو ان المحكمة لم تضع هذا القيد، وأمكن شمول انتخابات 7 آذار بالقرار، لوجدنا أنفسنا امام مفاجأة حقيقية.

ذلك ان إلغاء النص القانوني المشار اليه تنفيذا لقرار المحكمة، يعني العودة الى النص الأصلي الوارد في القانون رقم 16 لسنة 2005، والذي يقضي بتوزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الانتخابية وفقا لمبدأ الباقي الأقوى. ولو اننا طبقنا ذلك على الانتخابات الأخيرة لتبين لنا - بالحساب البسيط وبعيدا عن اي " حسابات " أخرى - ان قائمة دولة القانون هي القائمة الأكبر، وانها تتقدم بخمسة مقاعد على القائمة العراقية!

واكرر إنني عندما أبين هذا فليس بناء على رغبة في تفضيل قائمة على أخرى. فالقوائم المتنفة شاركت جميعا في الاستيلاء على أصواتنا الغالية، وبكلمة ادق: في سرقتها عبر عملية " قانونية " منظمة، وهي لا تستحقها بحال من الأحوال. نعم، ليس لأجل ذلك أعالج الأمر هنا، وإنما لكي أوضح عمق العيب في هذا القانون، وما أدى إليه هذا العيب من تعميق للأزمة السياسية في البلاد، وجعلها مفتوحة على احتمالات خطيرة حقا.

بعد مراجعة ودراسة أوليتين سريعتين لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، تحتملان الهفوات الصغيرة، أضع بين أيديكم المعطيات التالية:

1- جدولاً أول يبين عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة، وفق قانون الانتخابات المعدل رقم 26 لسنة 2009، والذي وضعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ضوءه نظام توزيع المقاعد.

عدد المقاعد لكل قائمة

ت	اسم القائمة	عدد المقاعد
1	القائمة العراقية	91
2	دولة القانون	89
3	الائتلاف الوطني	70
4	التحالف الكردستاني	43
5	التغيير	8
6	التوافق	6
7	وحدة العراق	4
8	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	4
9	الجماعة الإسلامية الكردستانية	2
المجموع: 317 مقعد اضافة الى 8 مقاعد هي حصة المكونات		

2- جدولاً ثانياً يبين عدد مقاعد كل من القوائم الفائزة وفق عدد الأصوات التي حصلت عليها، وإلى جانبها المقاعد، التي منحت لها بدون وجه حق حسب القانون الذي طعنت به المحكمة الاتحادية. وقد وصل مجموعها كما يظهر في الجدول 50 مقعداً.

ت	اسم القائمة	المقاعد وفق الأصوات الحقيقية	المقاعد الشاغرة التي حصلت عليها حسب القانون المطعون به	المقاعد النهائية وفق القانون المطعون به
1	القائمة العراقية	73	18	91
2	دولة القانون	77	12	89
3	الائتلاف الوطني	60	10	70
4	التحالف الكردستاني	36	7	43
5	التغيير	8	0	8
6	التوافق	4	2	6
7	وحدة العراق	3	1	4
8	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	4	0	4
9	الجماعة الإسلامية	2	0	2

يبين الجدول الثاني الخلل الناجم عن تطبيق قانون الانتخابات المعدل رقم 26 لسنة 2009، المطعون به. حيث استحوذت أربع قوائم (دولة القانون، العراقية، الائتلاف الوطني، التحالف الكردستاني) على 47 مقعداً من مجموع المقاعد الإضافية الخمسين. فيما حصلت قائمة التوافق على مقعدين، وقائمة وحدة العراق على مقعد واحد.

3 - جدولاً ثالثاً يظهر توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية، في حال تنفيذ حكم المحكمة الاتحادية والعودة الى نظام منح المقاعد الشاغرة للباقي الأقوى:

ت	اسم القائمة	عدد المقاعد التي حصلت عليها وفق القوائم الأصوات	عدد المقاعد الشاغرة التي حصلت عليها وفق القوائم الباقي الأقوى	مجموع المقاعد النهائية وفق الباقي الأقوى كما هو حكم المحكمة الاتحادية

79	6	73	القائمة العراقية	1
84	7	77	دولة القانون	2
64	4	60	الائتلاف الوطني	3
41	5	36	التحالف الكردستاني	4
12	4	8	التغيير	5
9	5	4	التوافق	6
12	9	3	وحدة العراق	7
6	2	4	الاتحاد الاسلامي الكردستاني	8
3	1	2	الجماعة الإسلامية	9
1	1		اتحاد الشعب	10
1	1		قائمة الأمة العراقية/ مثال الالوسي	11
1	1		ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر	12
1	1		تحالف الوحدة الوطنية	13
1	1		حركة القوى الوطنية	14
1	1		تجمع ثورة العشرين	15
1	1		الجبهة القومية والوطنية الموحدة	16
مجموع المقاعد وفق الباقي الأقوى كما هو حكم المحكمة الاتحادية 317 + مجموع مقاعد الأقلية 8 = 325				

يتضح من الجدول 3 ان القائمة الأكبر في حال اعتماد نظام الباقي الأقوى هي دولة القانون، وان المقاعد الشاغرة توزعت على 16 قائمة انتخابية، فجاء تمثيل الناخبين ديمقراطياً سليماً، وضامناً للتنوع، وجاعلاً للمشاركة السياسية واقعا ملموساً.

4 - جدولاً رابعاً تتوزع فيه المقاعد الشاغرة حسب المحافظات، ويظهر ان القوائم الأربع الكبيرة تحصل اذا ما تم اعتماد نظام الباقي الاقوى على ما مجموعه 20 مقعداً شاغراً، بينما تتوزع بقية المقاعد على القوائم الأخرى حسب ما حصلت عليه من اصوات، وتتمكن 7 قوائم من استعادة حقها في التمثيل البرلماني:

اسم المحافظة	عدد المقاعد	القوائم التي تستحقها
--------------	-------------	----------------------

الشاعرة		
بغداد	6	وحدة العراق، التحالف الكردستاني، اتحاد الشعب، مثال الالوسي، العراقية، التوافق
بابل	2	وحد العراق، دولة القانون
ذي قار	2	وحدة العراق، دولة القانون
واسط	2	وحدة العراق، لعراقية
الديوانية	2	انتلاف العمل والانقاذ الوطني الحر، العراقية
البصرة	2	التوافق، وحدة العراق
الانبار	4	وحدة العراق، تحالف الوحدة الوطنية، التوافق حركة القوى الوطنية (حقوق)
المتنى	2	الانتلاف الوطني العراقي، تجمع ثورة العشرين
صلاح الدين	5	العراقية، التوافق، الجبهة القومية والوطنية الموحدة، دولة القانون التحالف الكردستاني
النجف	3	الانتلاف الوطني، دولة القانون، وحدة العراق
العمارة	3	الانتلاف الوطني، دولة القانون، وحدة العراق
كربلاء	2	الانتلاف الوطني، دولة القانون
ديالى	3	دولة القانون، التحالف الكردستاني، التوافق
كركوك	4	العراقية، التحالف الكردستاني، الاتحاد الاسلامي، التغيير
الموصل	4	العراقية، التوافق، التغيير، وحدة العراق
دهوك	2	التحالف الكردستاني، التغيير
اربيل	1	الاتحاد الإسلامي الكردستاني
السليمانية	1	الجماعة الإسلامية الكردستانية

5 - جدولاً خامساً يبين التوزيع العادل للمقاعد الشاعرة على القوائم الـ 16 حسب نظام الباقي الاقوى:

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد
1	وحدة العراق	9
2	التحالف الكردستاني	5

3	اتحاد الشعب	1
4	الأمة العراقية/ مثال الالوسي	1
5	العراقية	6
6	التوافق	6
7	دولة القانون	7
8	ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر	1
9	تحالف الوحدة الوطنية	1
10	حركة القوى الوطنية	1
11	الائتلاف الوطني العراقي	4
12	تجمع ثورة العشرين	1
13	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	2
14	قائمة التغيير	3
15	الجماعة الاسلامية الكردستانية	1
16	الجبهة القومية والوطنية الموحدة	1
مجموع المقاعد 50		

6 – مجموعة جداول تتيح الإدراك الأدق لأفضلية توزيع المقاعد الشاغرة وفق نظام الباقي الأقوى، وهي تبين أعداد المقاعد الشاغرة في كل محافظة وما منح منها الى القوائم الفائزة حسب القانون غير الدستوري، كذلك أعداد الأصوات التي تشكل الباقي الأقوى، لغاية استنفاد المقاعد الشاغرة في المحافظة المعنية:

جدول محافظات _____ بـ _____ د ا د
عدد المقاعد الكلي : 68

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون	قيمة المقعد
---------	-------------------	-----------------	-----------------	---------------------	-------------

	المطعون به				
37378.91	26	6267	24	903360	دولة القانون
37378.91	24	19419	23	841755	العراقية
37378.91	17	976	15	561659	الائتلاف الوطني
37378.91	1	16035	2	53416	التوافق
37378.91	0		1	32924	وحدة العراق
37378.91	0		1	23263	التحالف الكوردستاني
37378.91	0		1	21613	اتحاد الشعب
37378.91	0		1	19548	مثال الالوسي

عدد المقاعد شاغرة في بغداد: 6 مقاعد يفترض توزيعها بواقع مقعد واحد على كل من وحدة العراق، التحالف الكوردستاني، اتحاد الشعب، الأمة العراقية، القائمة العراقية، التوافق. ويمكن توضيح طريقة توزيع المقاعد وفق احتساب الباقي الأقوى في الجدول أعلاه، حيث تم حساب المقاعد التي تستحقها القوائم التي تجاوزت معدل (37378.91) صوت هو القاسم الانتخابي في بغداد، وتم وفق ذلك توزيع المقاعد وحصلت دولة القانون على 24 مقعد، والعراقية على 22 مقعد والائتلاف الوطني 15 مقعد، والتوافق مقعد واحد، وأصبح مجموع المقاعد هو 62 مقعد، ولكن حصة بغداد 68 مقعد، فيتم توزيع 6 مقاعد شاغرة على الكسر الأكبر من الأصوات التي لم تصل الى المعدل الانتخابي، وهي بالترتيب تكون لصالح القوائم: وحدة العراق، التحالف الكوردستاني، اتحاد الشعب، مثال الالوسي، العراقية، التوافق.

عدد

جدول محافظة بابل
المقاعد الكلي 16

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
---------	-------------------	-----------------	-----------------	--------------------------------	-------------

36642.6	8	12083	7	231939	دولة القانون
36642.6	3		3	104746	العراقية
36642.6	5		5	180193	الائتلاف الوطني
36642.6			1	16863	وحدة العراق

عدد المقاعد الشاغرة: مقعدان يفترض توزيعهما بمعدل مقعد واحد الى كل من وحدة العراق، دولة القانون.

عدد

جدول محافظة ذي قار
المقاعد الكلي: 18

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
31787.6	8	12933	8	235446	دولة القانون
31787.6	1	11919	1	43706	العراقية
31787.6	9		8	244818	الائتلاف الوطني
31787.6			1	20419	وحدة العراق

عدد المقاعد الشاغرة مقعدان، والمفترض توزيعهما على كل من وحدة العراق، دولة القانون.

جدول محافظة واسط

عدد المقاعد الكلي: 11

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
-------------	--------------------------------	-----------------	-----------------	-------------------	---------

34265.6	5	12766	4	149828	دولة القانون
34265.6	2	16738	2	51003	العراقية
34265.6	4		4	129188	الائتلاف الوطني
34265.6			1	19201	وحدة العراق

عدد المقاعد الشاغرة : مقعدان والمفترض توزيعهما على وحدة العراق والعراقية.

عدد

جدول محافظة الديوانية

المقاعد الكلي: 11

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
دولة القانون	١٣٣٠٦٧	4		4	33939.91
العراقية	٥٥٠٣٠	2	21092	2	33939.91
الائتلاف الوطني	١٣٣٨٢١	4		5	33939.91
ائتلاف العمل والانقاذ الوطني الحر	14341	1			33939.91

عدد المقاعد الشاغرة : مقعدان يفترض توزيعهما على ائتلاف العمل والانقاذ الوطني الحر، والعراقية.

جدول محافظة البصرة

عدد المقاعد الكلي: 24

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
دولة القانون	431217	13		14	33950.4

العراقية	75387	2	7486	3	33950.4
----------	-------	---	------	---	---------

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
---------	-------------------	-----------------	-----------------	--------------------------------	-------------

الائتلاف الوطني	237010	7		7	33950.4
التوافق	17361	1		1	33950.4
وحدة العراق	9637	1		1	33950.4

عدد المقاعد الشاغرة : مقعدان يفترض توزيعهما على كل من التوافق، ووحدة العراق

عدد

جدول محافظة الانبار
المقاعد الكل 14

33757.36	11	2436	8	294420	العراقية
33757.36	2	22414	2	56171	التوافق العراقي
33757.36	1	9467	2	43224	ائتلاف وحدة العراق
33757.36			1	29575	تحالف الوحدة الوطنية
33757.36			1	8924	حركة القوى الوطنية والقومية (حقوق)

عدد المقاعد الشاغرة 4 مقاعد والمفترض توزيعها مقعد واحد الى كل من التوافق وحدة العراق، تحالف الوحدة الوطنية، وحركة القوى الوطنية (حقوق).

جدول محافظاة المثنى عدد المقاعد الكلي 7

القائمة	عدد الأصوات الكلي	اساتحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
الائتلاف الوطني العراقي	71699	3	6231	3	32734

32734	4	796	3	98998	انتلاف دولة القانون
32734			1	7347	تجمع ثورة العشرين

عدد المقاعد الشاغرة: مقعدان يوزعان على الانتلاف الوطني العراقي، وتجمع ثورة العشرين.

جدول محافظة صلاح الدين
عدد المقاعد الكلي 12

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
العراقية	233591	6	29897	8	40738.8
التوافق العراقي	60241	2	19502	2	40738.8
وحدة العراق	52942	1	12203	2	40738.8
دولة القانون	32815	1			40738.8
الجهة القومية والوطنية الموحدة	19464	1			40738.8
التحالف الكردستاني	22676	1			40738.8

عدد المقاعد الشاغرة: 5 مقاعد والمفترض توزيعها بمعدل مقعد واحد على العراقية، التوافق ، الجهة القومية والوطنية الموحدة، دولة القانون، التحالف الكردستاني

جدول محافظة النجف
عدد المقاعد الكلي 12

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
الانتلاف الوطني	152698	5	15557	5	34285.3

34285.3	7	25951	1	197377	دولة القانون
34285.3			1	7752	وحدة العراق

عدد المقاعد الشاغرة: 3 مقاعد والمفترض توزيعها بمعدل مقعد واحد على الائتلاف الوطني ، دولة القانون، وحدة العراق.

جدول محافظة العمارة

عدد المقاعد الكلي 10

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
الائتلاف الوطني	135319	5	26192	6	27281.8
دولة القانون	102566	1	20720	4	27281.8
وحدة العراق	5296	1			27281.8

عدد المقاعد الشاغرة: 3 مقاعد والمفترض توزيعها بمعدل مقعد واحد على الائتلاف الوطني، دولة القانون ، وحدة العراق.

جدول محافظة كربلاء

عدد المقاعد الكلي 10

القائمة	عدد الأصوات الكلي	استحقاق المقاعد	الأصوات الباقية	المقاعد حسب القانون المطعون به	قيمة المقعد
الائتلاف الوطني	81794	3	15107	3	33343.4

33343.4	1	2718	1	36061	العراقية
33343.4	6	12800	6	179517	دولة القانون

عدد المقاعد الشاغرة: مقعدان يفترض توزيعهما على الائتلاف الوطني ودولة القانون.

جدول محافظة ديالى
عدد المقاعد الكلي 13

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
38684.3	3	8452	2	85821	الائتلاف الوطني
38684.3	8	12919	6	245025	العراقية
38684.3	1	25285	2	63969	دولة القانون
38684.3	1	9065	2	47749	التحالف الكرديستاني
38684.3			1	25125	التوافق العراقي

عدد المقاعد الشاغرة: 3 مقاعد يفترض توزيعها بمعدل مقعد واحد على كل من دولة القانون، التحالف الكرديستاني، التوافق.

جدول محافظة كركوك
عدد المقاعد الكلي 12

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
-------------	--------------------------------	-----------------	-----------------	-------------------	---------

46365.3	6	26214	5	211675	العراقية
46365.3	6	21080	5	206542	التحالف الكردستاني
46365.3			1	24247	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني
46365.3			1	36554	كوران_التغيير

عدد المقاعد الشاغرة : 4 مقاعد والمفترض توزيعها بمعدل مقعد واحد على كل من التوافق، وحدة العراق، التغيير، العراقية.

جدول محافظة الموصل
عدد المقاعد الكلي 31

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
34025.74	1	4667	1	38693	الائتلاف الوطني
34025.74	20	15498	18	593936	العراقية
34025.74	1	30178	2	64204	التوافق العراقي
34025.74	1	18712	2	53897	ائتلاف وحدة العراق

34025.74	8	929	7	239109	التحالف الكردستاني
34025.74			1	10715	كوران_ التغيير

عدد المقاعد الشاغرة في الموصل : هي 4 مقاعد والمفترض توزيعها مقعد واحد الى كل من التوافق، وحدة العراق، التغيير، العراقية.

جدول محافظة دهوك
عدد المقاعد الكلي 10

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
42471.5	9	35650	8	332951	التحالف الكردستاني
42471.5	1	17497	1	59969	الاتحاد الإسلامي الكردستاني
42471.5			1	23775	كوران_ التغيير

عدد المقاعد الشاغرة : مقعدان يفترض توزيعها على التحالف الكوردستاني والتغيير

جدول محافظة اربيل
عدد المقاعد الكلي 14

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
48600.57	10	20998	9	458403	التحالف الكردستاني
48600.57	2	6196	2	103397	كوران_ التغيير
48600.57	1	14105	1	62706	الجماعة الاسلامية الكردستاني/العراق
48600.57	1	24644	2	51065	الاتحاد الاسلامي الكردستاني

عدد المقاعد الشاغرة : مقعد واحد يفترض منحه الى الاتحاد الإسلامي الكوردستاني.

جدول محافظة السليمانية
عدد المقاعد الكلية 17

قيمة المقعد	المقاعد حسب القانون المطعون به	الأصوات الباقية	استحقاق المقاعد	عدد الأصوات الكلي	القائمة
49037.1	8	7023	7	350283	التحالف الكردستاني
49037.1	6	4398	6	298621	كوران_التغيير
49037.1	2	5114	2	103188	الاتحاد الاسلامي الكردستاني
49037.1	1	30112	2	79149	الجماعة الاسلامية الكردستانية/العراق

عدد المقاعد الشاغرة: مقعد واحد يفترض منحه الى الجماعة الإسلامية الكردستانية.

أخيراً وبالاستناد الى ما تقدم يمكن لنا ان نستنتج الآتي:

- 1 - ان عيوب قانون الانتخابات المعدل ومساوئه، وطبيعته المجحفة، لا تتجسد فقط في تغييره مبدأ المساواة بين أصوات الناخبين، بل كذلك في منحه المقاعد الشاغرة الى من لا يستحقها من غير وجه حق.
- 2 - ان نظام توزيع المقاعد وفق القانون الانتخابات المعدل جسد في الواقع مبدأ غير ديمقراطي ولا دستوري: أصوات غير متساوية القيم ومقاعد غير متساوية الأصوات.
- 3 - ان قانون الانتخابات المعدل ساهم في تشويش ادراك المواطنين لمسألة توزيع المقاعد الشاغرة والتعويضية، وولدت تعقيدات في فهم المغزى عند الكثير من المختصين.

4 - ان قانون الانتخابات المعدل اضر كثيرا بمفهوم التمثيل الديمقراطي حيث مكن مرشحين من الوصول الى عضوية البرلمان من دون ان يحصلوا على أصوات تؤهلهم لذلك.

5 - ان اعتماد قانون الانتخابات المعدل ساهم في تعقيد الحالة السياسية في البلد، وتفاقم استعصائها، واطعم المشاركة السياسية، في وقت يحتاج البلد فيه الى تعاضد القوى من اجل إخراج العراق من أزماته المستعصية.

6 - ان تجربة قانون التعديل تؤكد أهمية التمسك بالدستور، وعدم تشريع قوانين تتعارض مع أسسه ومبادئ الديمقراطية، واستبعاد منطق العزل والتهميش والإقصاء، نظرا لتأثيره المدمر على استقرار البلد وتقدمه، وعواقبه السلبية على مصالح الشعب.

الخلاصة: ان أحكام المحكمة الاتحادية وطعونها في أكثر من مادة في القانون التعديل، تتطلب إعادة النظر بالقانون جملة وتفصيلا، انطلاقا مما ثبته الدستور بخصوص عدم تشريع قانون يتنافى مع الديمقراطية، ووجوب احترام أصوات الناخبين، وعدم تحويلها الى غير مستحقيها، ويتطلب الأمر الإسراع في إنصاف القوى التي لحق بها الضرر جراء تطبيق هذا القانون غير الدستوري.